



The Roots of Relationship Between Shāfi'ī and Ash'arī and Their Implication on Uṣūlī Thought: A Historical Analysis

جذور العلاقة ومآلات الفكر الأصولي بين الشافعي والأشعري: دراسة تحليلية تاريخية

بلال بركات سليمان سلهب⁽ⁱ⁾

Abstract

It is evident that the name of Abū al-Ḥasan 'Alī bin Ismā'īl al-Ash'arī is related with the School of Islamic law of Imām Muḥammad bin Idrīs al-Shāfi'ī in many places and circumstances. It is also evident that most of the teachers of Imām Ash'arī belong to the Shafi'ī School of thought. Simultaneously, several biographers and historians also attributed Imām Ash'arī to Shafi'ī School of thought while scrutinizing the schools of Islamic Jurisprudence and Uṣūl al-Fiqh. Hence, this study aims to elaborate the reality of the relationship between Imām Ash'arī and Imām Shafi'ī and explain similarities and differences between them along with the impacts that led to uṣūlī discourse. It is imperative to mention that it is hard to find a clear academic view exploring Ash'arī's uṣūlī contribution and its roots that were connected to Imām Shafi'ī in the history and how Imām Shafi'ī influenced this personality (i.e. Ash'arī) who is considered as an incredible Islamic scholar. In doing so, the researcher will employ the inductive method in identifying the roots of the relationship between these two imāms scattered in the books of Uṣūl al-Fiqh and biographies of scholars. Furthermore, the researcher will employ the analytical method to figure out the fundamental factors of this relationship. Therefore, this study will organise the chapters and parts of this relationship through making comparison between two of them and elaborating their similarities and discrepancies. The article further analysed the developments that took place in uṣūlī thought from the era of Imām Shāfi'ī to the Shāfi'ī scholars whom Ash'arī met or learned from, down to his uṣūlī thought. Through all of this, the researcher arrived at a clearer picture of the truth regarding the madhhab and uṣūlī thought of Imām Ash'arī, along with whether, to a certain extent, his uṣūlī thoughts were compatible with that of Imām Shāfi'ī or not.

Keywords: Ash'arī, Shāfi'ī, Uṣūlī Thought.

ملخص البحث

يرتبط اسم الإمام أبي الحسن علي بن إسماعيل الأشعري في الكثير من المواضيع والأحيان بمذهب الإمام محمد بن إدريس الشافعي، فعند الحديث عن مشايخ الأشعري نرى أن أغلبهم من الشافعية، وعند الحديث عن المذاهب الفقهية أو الأصولية نجد العديد من أصحاب السير والتراجم ينسب كذلك إلى المذهب الشافعي. وعليه؛ فإن هذه الدراسة تهدف إلى بيان حقيقة هذه العلاقة، وتحلية نقاط الالتقاء والافتراق بينهما، وما آلت إليه هذه العلاقة في الجانب الأصولي منها، حيث إننا لانملك رؤية علمية واضحة مبنية على دراسة شاملة لما توفر من عناصر البناء الأصولي عند الأشعري يمكن أن تعبر لنا عن جذور هذه العلاقة وتتبعها في سياقها التاريخي منذ الشافعي وصولاً إلى الأشعري، وما آلت إليه في الفكر الأصولي عند هذا العلم من أعلام الفكر الإسلامي. وعليه؛ سيعتمد الباحث على المنهج الاستقرائي في تتبع جذور هذه العلاقة بما هو مبثوث في ثنايا الكتب الأصولية وكتب التراجم؛ ليقوم بتفكيك عناصرها اعتماداً على المنهج التحليلي، ومن ثم إعادة تركيب فصول وأجزاء هذه العلاقة بعد المقارنة بينهما، وبيان نقاط الالتقاء والافتراق فيها، مراعيًا في ذلك المنهج التاريخي في سرد التطورات التي حصلت على الفكر الأصولي من عصر الإمام الشافعي مروراً بكبار أئمة الشافعية الذين التقى بهم الأشعري أو أخذ عنهم، وصولاً إلى ما انتهى إليه فكره الأصولي؛ ليصل من خلال ذلك كله إلى صورة واضحة جلية حول حقيقة مذهب الإمام الأشعري وفكره الأصولي، ومدى توافقه أو اختلافه مع مذهب الإمام الشافعي.

الكلمات المفتاحية: الأشعري، الشافعي، الفكر الأصولي.

⁽ⁱ⁾ أستاذ مساعد، قسم الفقه وأصول الفقه، كلية عبد الحميد أبو سليمان لمعارف الوحي والعلوم الإنسانية، الجامعة الإسلامية العالمية، ماليزيا: belalsalhab@iium.edu.my

ذلك العصر، فقلَّ ما تجد عالمًا بالكلام إلَّا وله صلة بالفقه والأصول واللغة والحديث والتفسير.

ولعل من أبرز الأمور المتعلقة بأصول فقه الأشعري، والتي دار حولها الكثير من الجدل والتجاذب بين العلماء قديمًا وحديثًا، هي إثبات مذهبه الأصولي، حيث إن كثيرًا من كتب السير والتراجم، وما أورده بعض علماء الأصول، يشير إلى قوة صلته بالإمام الشافعي بشكل أكبر وأصرح من باقي المذاهب. وعليه؛ فقد أثر الباحث التركيز على هذا الجانب من فكر الأشعري الأصولي وتجليته، معتمدًا في ذلك على الحجج والبراهين لا مجرد النقل عن أصحاب السير والتراجم.

ومع أهمية هذا الجانب من تراث الأشعري وفكره، فإننا لا نكاد نجد دراسة تشفي الغليل في بيان جذور علاقته وصلته بالشافعي وما نتج عنها، من حيث مدى موافقته أو مخالفته له في المسائل الأصولية والجذور التي بُنيت عليها، ودون الغوص في عرض مفصل لما استطعنا الوقوف عليه من هذه الدراسات ونقدتها، فإن أبرز ما يعيب أغلب تلك الدراسات هو الاكتفاء بسرد ما ورد في كتب السير والتراجم وكتب الأصول، مع غياب للعنصرين الاستقرائي والتحليلي التركيبي لجوانب هذه العلاقة، أو الاكتفاء بذكر أحد الآراء؛ نصرة لتوجه معين دون التعرض لباقي الآراء، وهي في جميعها تفتقر إلى وسيلة الإثبات المبنية على الدراسة الاستقرائية التحقيقية لتوجهات الإمام الأشعري في أصول الفقه، وما تبع ذلك من إشكاليات منهجية في التوثيق وعزو الأقوال إلى أصحابها.

وحيث إنَّ أبرز صفة تميز فكر الإمام الأشعري الأصولي هي شدة حضور مذهبه الكلامي في تقرير المسائل الأصولية، ونبأه المسائل الأصولية على أصوله الكلامية؛ فإن هذه الدراسة تفترض أن يكون الأشعري مستقلًا في مذهبه الأصولي، كذلك فإن الاختلاف الحاصل بين أصحاب المذاهب في نسبته إليهم يُعزز ويقوي هذه الفرضية، إذ إننا نجد من ينسبه إلى المذهب الشافعي تارة، وإلى المالكي أو الحنفي تارة أخرى.

إن كثرة ارتباط اسم الأشعري بالشافعي فقهاً وأصولًا - بوتيرة أعلى من أصحاب المذاهب الأخرى؛ كمالك، وأبي حنيفة - لم يأت عن طريق الصدفة، وهذا بيّن واضح عند

المحتوى

المقدمة	64
المبحث الأول: جذور العلاقة	65
المبحث الثاني: تجاذب المذاهب	68
المبحث الثالث: أصل البناء سجّال بين الشافعي والأشعري	71
المطلب الأول: علم الكلام وعلاقته بعلم أصول الفقه بين الشافعي والأشعري	71
المطلب الثاني: مرجحات ودلائل	74
المبحث الرابع: تنقيح وتحقيق	74
الخاتمة	75
المراجع	75
الحواشي	76

المقدمة

إن شهرة الإمام أبي الحسن علي بن إسماعيل الأشعري في دراسة علم الكلام (مسائل العقائد) من المسَلَّمات التي لا تحتاج إلى مزيد بيان أو استدلال، فالمدرسة التي شَيَّد قواعدها وأقام بنيانها وصنَّف فيها، وتواترت جماهير التابعين والدارسين لها من العلماء والباحثين في مختلف العصور خير شاهد ودليل على ذلك. فإذا دُكر الأشعري؛ فإن الذهن لا ينصرف إلَّا إلى هذا العلم من العلوم الإسلامية، وإذا جرى تناول المدارس العقدية؛ كان لمدرسته نصيب كبير من الحضور فيه، غير أن هذا الحضور الكبير في إطار الفكر العقدي الإسلامي أسهم بشكل أو بآخر في عدم إظهار جهود الأشعري في العلوم الأخرى؛ كالفقه، والأصول، والتفسير، والحديث؛ إذ إن المطلع على تراث الإمام الأشعري وما تم تدوينه في كتب التراث على مختلف تصنيفاتها ومدونات السِّير والتراجم وما كُتِب فيها، يجد أنَّه المتكلم الفقيه الأصولي والمفسر، ولعل عدم وصول شيء من مصنفاته في هذه العلوم إلينا أسهم كذلك في عدم اشتهاه سوى بعلم الكلام الذي عُرف به.

إن حيازة علم كبير كالإمام الأشعري لكل هذه العلوم واشتهاره بها كان ميزة العصر الذي عاش فيه؛ إذ إنَّ التمازج بين العلوم والتكامل بينها كان صفة تلازم أغلب العلماء في

عنهم، وصولاً إلى ما استقر عليه فكر الأشعري الأصولي، ومن ثم تحليلها، وتفكيك عناصرها، والمقارنة بينها، وإعادة تركيبها في إطار الظروف والبيئة التي كانت تحيط بكل الإمامين، مستنداً في ذلك إلى المنهج التحليلي والمقارن؛ لنصل من خلال هذه المناهج إلى حقيقة مذهب الأشعري مثبتاً بالأدلة والبراهين.

وعليه؛ فإنّ هذا البحث سيعرض ابتداءً جذور العلاقة بين الإمام الأشعري والشافعي، من خلال ما أطلق عليه الباحث "منابع التلقي"، التي تركز على تحليل توجهات ومذاهب العلماء الذين تتلمذ الأشعري على أيديهم، وكذلك المناهج التي أثرت في تكوين عقليته وتوجهاته الفكرية، ومنها سيلج الباحث إلى محور "تجاذب المذاهب"، من خلال عرض استقرائي تحليلي موجز لما ورد في كتب السير والتراجم من نسبة الأشعري إلى المذاهب المختلفة، مع التركيز على نسبته للمذهب الشافعي على وجه التحديد منها فقهاً وأصولاً، ومن ثم سيتناول الباحث "أصل البناء"، ويقصد به (علم الكلام)، وهو الأصل الذي بنى عليه الأشعري مذهبه الأصولي في سجال بينه وبين الإمام الشافعي، ويُدلّل بعد ذلك بمجموعة من "المرجحات والدلائل" تُسند رأي الباحث وما ذهب إليه بخصوص ما آل إليه فكر الأشعري الأصولي، ويعقبه ختام فيه "تنقيح وتحقيق" لما ورد من كلام العلماء في نسبة الأشعري للمذهب الشافعي، وتوجيهه ووضعه في إطاره ومكانه الصحيح.

المبحث الأول: جذور العلاقة

بالرجوع إلى كتب السير والتراجم؛ فإننا نستطيع حصر من تتلمذ عليهم الإمام الأشعري من مشايخ وعلماء عصره في ثلاث مجموعات:

يمثل المجموعة الأولى الإمام الجبائي المتكلم المعتزلي، حيث إنه زوج أمّه، وأقرب الناس إليه، وألصقهم به (Ibn-Asākir 2010, 79)

ومجموعة من محدّثين التقى بهم الأشعري وأخذ عنهم في البصرة وروى عنهم في تفسيره بحسب ما ذكر الذهبي في تاريخ الإسلام (Al-Dhahabī, 1992, 154)؛ كأبي خليفة

حديث بعض المترجمين عن مذهب الأشعري وربطه بالفقه الشافعي، أو عند الحديث عن الآراء الأصولية للأشعري وربطها بأصول الشافعي، أو عند الحديث كذلك عن مشايخ الأشعري، حيث نجد أنّ كثيراً منهم من الشافعية. هذا من جانب، ومن جانب آخر؛ فإنّ خلو المباحث الأصولية عند الأشعري من الأصول التي بنى عليها مالك وأبو حنيفة مدارسهم الأصولية؛ كعمل أهل المدينة، والاستصحاب، والاستحسان، وهي الأصول التي عارضها الشافعي وصنّف في الرد عليها، تجعل قرينه من الشافعي أكبر من أي مذهب آخر؛ الأمر الذي يحتاج إلى توقف ودراسة معمقة تحلّ لغز هذه العلاقة، وتحلل مكوناتها، وتحلي صورتها.

وبناء على ذلك؛ فإننا لا نملك دراسة حقيقية تعبر عن جذور العلاقة بين الإمامين وتظهرها لنا مشفوعة بالشواهد والأدلة والبراهين. وعليه؛ فإن من أهداف هذه الدراسة: تقديم تفسير علمي وإجابات واضحة حول دوافع العديد من العلماء إلى نسبة الأشعري للشافعي، وتحرير المواطن التي جرت نسبته فيها إليه، وكيف نفهمها في إطارها التاريخي، وفي إطار الصورة العامة لحقيقة فكره ومذهبه الأصولي.

كما أن هذه الدراسة ستُظهر حقيقة التطور الذي حصل على الفكر الأصولي الذي خطّ مبادئه وأرسى قواعده الكبرى الإمام الشافعي، وكيف تفاعل الأشعري معه ومزجه بما هو من متطلبات عصره؛ ليظهر لنا في ثوبه الجديد، الذي أصبح يرتديه كل من تابع الإمام الأشعري في مدرسته وفكره الكلامي والتشريعي.

ولتحقيق هذه الأهداف، وللوصول إلى تلك الغايات؛ كان لا بُدّ للباحث من تتبع وجمع الأقوال التي تنسب للأشعري إلى المذهب الشافعي، سواء عند الحديث عن مشايخه، أو مذهبه، أو رأيه في المسائل الأصولية على اختلاف مذاهب أصحابها من مصادرها الأصلية، سواء كانت من كتب السير والتراجم أو من كتب الأصول، وذلك اعتماداً على المنهج الاستقرائي، كما سيوظف الباحث المنهج التاريخي في تتبع التطورات التي حصلت على الفكر الأصولي ابتداءً من الشافعي، مروراً بتلاميذه الذين التقى ببعضهم الأشعري أو أخذ

احتمالية تتلمذه عليه في الفقه، إلا أن الروايات التي تناولت الجانب الفقهي والأصولي عند الأشعري لم تذكر تتلمذ الأشعري عليه في الفقه والأصول.

ولعل من أوائل المشايخ الذين أخذ الأشعري عنهم الفقه هو ابن سريج (إمام الشافعية في عصره)، وعند الاستقراء لما ورد في كتب السير والتراجم؛ فإننا لا نجد ذكراً لابن سريج كأحد مشايخ الأشعري إلا عند ابن كثير في "البداية والنهاية (15|101) (Ibn Kathīr, 15|101)"، مع ملاحظة عدم ذكره له أبداً في "طبقات الشافعية". وبالرجوع إلى تلاميذ ابن سريج الذين ورد ذكرهم في كتب السير والتراجم، لا نجد الأشعري من بينهم، ولعل السبب في ذلك يعود إلى اشتهاه ابن سريج بالفقه، والأشعري بعلم الكلام، مع أن الروايات تؤكد لنا إتقان ابن سريج لعلم الكلام، فقد نقل السبكي في طبقات الشافعية الكبرى أن ابن سريج كان "أول من فتح باب النظر وعلم الناس طريق الجدل"، كذلك نقل "إنه كان أربع أصحاب الشافعي في علم الكلام كما هو أربعمهم في الفقه (3|22) (Al-Subkī, 3|22)"، ولكن على ما يبدو أنه صرف جهده للفقه أكثر منه للكلام، خاصة أنه قد روي عنه أنه قال: "قل ما رأيت من المتفقه من اشتغل بالكلام فأفلح، يفوته الفقه، ولا يصل إلى معرفة الكلام (194) (Ibn Kathīr, 2004, 194)"، وهناك سبب آخر لعدم ذكر الأشعري بين تلاميذ ابن سريج، هو تأخر الأشعري في التلقي عنه، كما سنفصل ذلك في النقطة الأولى من الفقرة القادمة.

ومما تقدم، وعلى الرغم من عدم وجود أي رواية أخرى غير التي ذكرها ابن كثير تؤكد لنا تتلمذ الأشعري على ابن سريج، فإننا نريد أن نسجل الملاحظات التالية:

أولاً: على فرض صحة رواية تتلمذ الأشعري على ابن سريج -الذي توفي في النصف الأول من سنة 306هـ-، فإنها كانت في المراحل المتأخرة وبعد مفارقة الأشعري للاعتزال، وعلى وجه التحديد بعد سنة 300هـ وقبل سنة 306هـ، وإذا أردنا تخصيص الفترة التي انتقل فيها إلى بغداد بشكل أكبر؛ فإنها ستكون ما بين 303هـ و306هـ؛ وذلك اعتماداً على السنة التي توفي فيها الجبائي 303هـ، وقد ذكرت لنا الروايات أن الأشعري ناظر الجبائي بعد تحوله عن الاعتزال، إلا أننا لا

الجُمحي، وسهل بن نوح (Ibn-Kathir, 2004, 1|203)، ومحمد بن يعقوب المقرئ (Ibn-Kathir, 2004, 1|203)، وعبد الرحمن بن خلف الضبي (Al-Dhahabī, 154)، وهؤلاء يمثلون المجموعة الثانية.

وأخيراً مجموعة من الفقهاء والأصوليين -وهي محور تركيزنا في هذا البحث- تتلمذ عليهم الإمام الأشعري، على رأسهم زكريا بن يحيى الساجي (Ibn-Asākir, 2010, 40)، وأبو إسحاق المروزي (Al-Baghdādī, 2001, 13|260)، والقفال الكبير (Ibn al-Subkī, 3|202-203)، وابن سريج (Ibn-Kathir, 1998, 15|101)، ولم يزد المترجمون للأشعري على هؤلاء أحد.

وبنظرة أولية سريعة على مشايخ الأشعري من الفقهاء والأصوليين، نجد أن جميعهم من الشافعية، ومن هنا؛ فإن هذه الدراسة تفترض أنه حظي بالتلمذ على يد أربعة من كبار الشافعية في عصره، وهم: زكريا بن يحيى الساجي، وابن سريج (إمام الشافعية في عصره)، وأبو إسحاق المروزي (شيخ الشافعية، وفقه بغداد)، والقفال الكبير الشاشي؛ الذي له شرح على رسالة الشافعي. وعليه؛ فلا بد أن يكون الأشعري قد اطلع على قدر لا بأس به من موروث الشافعي الفقهي والأصولي، خاصة أنه عاش في عصر كانت جُلُّ شروحات رسالة الشافعي فيه، بالإضافة إلى أنه تتلمذ على يد أحد شراحها، وهو القفال الكبير الشاشي؛ إذ إن الأشعري كان يقرأ عليه الفقه، وهو يقرأ على الأشعري علم الكلام كما ورد (Ibn al-Subkī, 3|202-203).

وبنظرة فاحصة وتحليل دقيق لهذه الروايات التي ذكرت مشايخ الأشعري من الفقهاء والأصوليين، نجد أن زكريا بن يحيى الساجي الذي أوصى والد الأشعري به عند موته إليه، كان إماماً في الفقه الشافعي والحديث، حيث أخذ العلم عن تلامذة الشافعي المباشرين؛ كالزني، والربيع، وغيرهم (Ibn al-Nadīm, 300)، غير أن أغلب شهرته كانت في الحديث، حتى أن الروايات التي وصلتنا توثق أن الأشعري أخذ عنه الحديث ومقالات أهل السنة، دون التعرض للجانب الفقهي أو الأصولي في الأخذ عنه (Al-Dhahabī, 1986, 14|198)، وهذا لا ينفي

فإذا انتقلنا للحديث عن شيخ الشافعية وفقهه بغداد وصاحب ابن سريج وأكبر تلامذته (الإمام أبي إسحق المروزي)، فقد روى لنا مجموعة من أصحاب السير والتراجم أن الأشعري "كان يجلس أيام الجمعات في حلقة أبي إسحاق المروزي الفقيه من جامع المنصور (Al-Baghdādī, 13|260)"، وما لا شك فيه لدى الباحث أن لقاء الأشعري بأبي إسحق المروزي كان في بغداد؛ أي: بعد تحول الأشعري عن الاعتزال، فهي الجامع بينهما؛ وذلك لأن أبا إسحق المروزي ولد بمرو، ثم أقام ببغداد دهرًا طويلاً، وانتقل آخر عمره إلى مصر.

وبخصوص علاقة الأشعري بأبي إسحق المروزي، يبدو أنها لم تكن علاقة بين شيخ وتلميذ، بل كان فيها نفع متبادل بين الشيخين؛ وذلك لوجود رواية تفيد أن الأشعري كان يقرأ على أبي إسحق الفقه، وهو يقرأ على أبي الحسن الكلام (Ibn al-Ṣalāh, 1992, 1|605)، ومن هنا، فقد اعتبر بعض المعاصرين علاقة الأشعري بأبي إسحق المروزي علاقة صداقة لا علاقة تتلمذ؛ نظرًا لكون الأشعري أكبر من المروزي في العمر (Badawī, 1997, 491) (Shā'rawī, 2015, 32-33).

وننقل لنا كتب السير والتراجم أن من مشايخ الأشعري الذين أخذ عنهم الفقه: أبو بكر القفال الشافعي الكبير، حيث إنه أول من ذكره السبكي في طبقاته عند ترجمته للقفال الكبير، وقد بيّن أن القفال أخذ علم الكلام عن الأشعري، وأن الأشعري كان يقرأ عليه الفقه (Ibn al-Subkī, 3|202-203).

ولنا مع هذه الرواية وقفة لا بد منها، حيث إنّه من المعقول جدًّا والمقبول أن يقرأ القفال على الأشعري الكلام، حيث إن الأشعري في ذلك الوقت كان قد رجع عن الاعتزال، وانتقل إلى بغداد، وكان ممن يجلس إليه ويؤخذ عنه؛ فلا غرابة من جلوس القفال إليه وأخذه عنه، إلا أن الغرابة تكون في تكملة الرواية التي تفيد بأن الأشعري كان يقرأ عليه الفقه؛ إذ إنه ليس من المعقول أن يجلس الأشعري إلى طفل لم يتجاوز التاسعة من عمره ويقرأ عليه الفقه، حيث إن القفال ولد سنة 291هـ، والأشعري فارق الاعتزال سنة 300هـ، وبعدها انتقل إلى بغداد، وبغداد في ذلك الحين لم تخل من كبار العلماء الذين يمكن أن يقرأ عليهم الأشعري الفقه، ولعل السبكي نقل ذلك

نعلم على وجه الدقة هل كانت المناظرات بينهما في بداية تحول الأشعري عن الاعتزال أم أنها كانت متأخرة عن ذلك، وعلى فرض أن الأشعري بقي في البصرة إلى وفاة الجبائي، فإن انتقاله إلى بغداد سيكون ما بين سنة 303هـ وقبل 306هـ. وعليه؛ فإن مدة ملازمة الأشعري لابن سريج - الذي ولد في بغداد ومات فيها وهي الجامع بينه وبين الأشعري - ستكون ما بين 3-6 سنوات على أقصى تقدير، والأشعري في حينها كان ما بين 40 و46 سنة من عمره، ولعل هذا هو سبب عدم ذكر الأشعري من بين تلاميذ ابن سريج، وكذلك عدم ذكر ابن سريج من بين مشايخ الأشعري عند أحد سوى ابن كثير.

ثانيًا: قد لا تكون العلاقة بين ابن سريج والأشعري علاقة اعتيادية بين شيخ وتلميذ، بل قد تربطهما علاقة أشد أو أضعف من ذلك بجامع رابط العمر؛ فالأشعري لم يكن صغيرًا، بل كان في حينها ممن يجلس إليه ويؤخذ عنه، كذلك رابط الاهتمام بعلم الكلام الذي اشتهر به الأشعري، وبرع به ابن سريج، ولعل هذا تفسير آخر لعدم إدراج ابن سريج ضمن مشايخ الأشعري، ولا الأشعري ضمن تلاميذ ابن سريج في كتب السير والتراجم.

ثالثًا: أورد صاحب "سمط النجوم العوالي" رواية من أبي الحسن الأشعري عن ابن سريج في الاحتجاج على خلافة أبي بكر الصديق بأية من القرآن الكريم - لم أجدها بحسب اطلاعي عند أحد غيره - قال فيها: "وقال الشيخ أبو الحسن الأشعري: سمعت الإمام أبا العباس بن سريج يقول: خلافة الصديق في القرآن في هذه الآية [يقصد قول الله عز وجل في سورة الفتح: ﴿قُلْ لِلْمُخَلَّفِينَ مِنَ الْأَعْرَابِ سَتُدْعَوْنَ إِلَى قَوْمٍ أُولِي بَأْسٍ شَدِيدٍ﴾ [الفتح: 16]]. قال: لأن أهل العلم أجمعوا على أنه لم يكن بعد نزولها قتال دعوا إليه إلا دعاء أبي بكر لهم وللناس إلى قتال أهل الردة ومن منع الزكاة، قال: فدل ذلك على وجوب خلافة أبي بكر الصديق وافترض طاعته؛ إذ أخبر الله أن المتولي عن ذلك يعذبه عذابًا أليمًا (Al-Makkī, 1998, 2|368)"، فهذه الرواية وهذا النقل - إن صح -؛ فإن فيه إثبات صحة تتلمذ الأشعري على ابن سريج وسماعه منه.

والتراجم عنها سوى النزر اليسير من مشايخه الذين كان جلهم من المحدثين، بالإضافة إلى الإمام الجبائي المتكلم المعتزلي زوج أم الأشعري، وهذا الأمر يجعل الباب مفتوحاً على مصراعيه في احتمالية تتلمذه على مشايخ من مذاهب شتى دون الالتزام بمذهب معين، كما سنبين في المحور التالي كيف تجاذبته المذاهب المختلفة ونسبته إليها، والطريقة الوحيدة لإثبات ذلك هي بيان الأصول التي بنى عليها الأشعري مذهبه في الأصول مقارنة بأصول هؤلاء الأئمة، ومن ثم دراسة المسائل التي نُقلت عن الأشعري، ومدى موافقتها أو مخالفتها لأحد تلك المذاهب، وكذلك لمشايخه الذين تم ذكرهم.

المبحث الثاني: تجاذب المذاهب

نسبة الأشعري إلى أحد المذاهب الفقهية أو الأصولية شرف ادّعتُهُ أغلب المذاهب من الحنفية والمالكية والشافعية، فعند البحث في كتب السير والتراجم وفي كتب الفقه والأصول، نجد العديد من الأقوال والآراء والترجيحات التي تبين مذهب الإمام الأشعري وموقعه من المذاهب الفقهية والأصولية المشهورة؛ فقد بيّن أبو الوفاء القرشي (صاحب الجواهر المضية) أنّ أبا الحسن الأشعري كان حنفي المذهب فيما نقله عن مسعود بن شيبه (Al-Qurashī, 1993, 2|545)، كذلك ذكره حاجي خليفة في سلم الوصول (Hāji Khalifah, 2010, 2|352)، بينما بيّن ابن فرحون في الديباج المذهب أن الأشعري كان مالكي المذهب (Ibn Farhūn al-Malikī, 1996, 293).

إلا أننا في هذا البحث سوف نركز على نسبة الأشعري للمذهب الشافعي، وتحقيق هذه النسبة؛ إذ إنه من أكثر المذاهب التي نسبت الأشعري إليها، وأكد على ذلك غير واحد من أصحاب كتب السير والتراجم، فها هو الخطيب البغدادي أورد رواية تفيد جلوس الأشعري في حلقة أبي إسحق المروزي الفقيه في جامع المنصور (Al-Baghdādī, 13|260)، ومعروف أن أبا إسحق المروزي أحد أئمة الفقه الشافعي.

ومن تلا الخطيب البغدادي في الإفصاح عن مذهب أبي الحسن الأشعري ابن عساكر في تبين كذب المفتري، إلا أنه اختلف القول عنده في ذلك، فنجد مرةً أنه ينسبه إلى المذهب

مبالغة في نسبة الأشعري للمذهب الشافعي دون غيره من المذاهب.

وفي ختام حديثنا عن مشايخ الإمام الأشعري من الشافعية، لا بُدَّ أن نسطر مجموعة من الملاحظات:

أ. أن جميع من تم ذكرهم من مشايخ الأشعري في الفقه كانوا في بغداد -إذا استثنينا زكريا بن يحيى الساجي، فلم تذكر لنا الروايات أيّاً من مشايخه في الفقه والأصول وهو في البصرة قبل انتقاله إلى بغداد، وما ورد من تتلمذه على زكريا بن يحيى الساجي إنما كان في جانب علم الحديث ومقالات أهل السنة دون تعرضها للجانب الفقهي أو الأصولي، مع بقاء احتمالية أخذ الأشعري عنه شيئاً من الفقه.

ب. عندما انتقل الإمام الأشعري إلى بغداد، كان في العقد الرابع من عمره، فهل لم يتلقَ الأشعري الفقه إلا وهو في الأربعينيات من عمره؟! ماذا عن فترة مكوثه في البصرة؟

ج. الروايات الواردة في مشايخ الأشعري لا نشعر فيها معنى التلمذ الذي هو ملازمة المريد للشيخ والدراسة عليه والأخذ منه، بل يغلب عليها طابع الصداقة أو المناقشة.

د. في هذا العرض لمشايخ الأشعري -على فرض صحة تتلمذه عليهم جميعاً- فإننا نوثق مفاصل مهمة في تاريخ تطور الفكر الأصولي من عصر الشافعي وصولاً إلى الأشعري، وهذا يساعد على سدّ جزء من حلقات السلسلة المفقودة بين عصر الشافعي والأشعري، والتي تحتاج إلى مزيد جهد في تتبع الأعمال الأصولية في هذه الفترة، ودراسة نتاج أصحابها، حيث لم تسعفنا المصادر في تسليط مزيد من الضوء على مشايخ الأشعري من الفقهاء والأصوليين في الأربعين سنة الأولى من عمره، وإلا لكانت الصورة أوضح عن طبيعة البناء الفكري الفقهي والأصولي عند الأشعري من بداياتها، وصولاً إلى ما استقر عليه حال فكره الأصولي.

يتبين مما سبق صعوبة القطع بأن الأشعري شافعي المذهب، حيث إن فترة التأسيس العلمي للإمام الأشعري التي كانت في البصرة طيلة أربعين سنة، لم تذكر لنا كتب السير

هذا من جانب، ومن جانب آخر؛ فقد وصلتنا نقولات أخرى تفيد مخالفة الأشعري لأصول الشافعي، فهذا أبو محمد الجويني (والد إمام الحرمين) فيما نقله عنه الزركشي في "البحر المحيط"، يبين أن الأشعري يخالف الشافعي في الأصول، حيث قال: "قال الشيخ أبو محمد الجويني: وتُقل مخالفته (أي: الأشعري) أصول الشافعي ونصوصه (Al-Zarkashī, 1992, 1|10)".

كذلك، فإن هناك من النقولات التي تبين مذهب الأشعري الأصولي ما لم أجده عند أحد غير ابن تيمية، فقد نقل إلينا في "الفتاوى الكبرى" أكثر من نص تبين اختلاف أصول الأشعري عن أصول الشافعي، حيث قال: "قال أبو الحسن (أي: الكرخي): ولم يزل الأئمة الشافعية يأنفون ويستنكفون أن يُنسبوا إلى الأشعري، ويتبرأون مما بنى مذهبه عليه، وينهون أصحابهم وأحبهم عن الحوم حوايه (Ibn Taymīyyah, 1987, 6|600)، ونقل نصاً آخر على لسان أبي الحسن الكرخي يقول فيه: "ومعروف شدة الشيخ أبي حامد (أي: الإسفراييني) على أهل الكلام، حتى ميز أصول فقه الشافعي من أصول الأشعري ... حتى لو وافق قول الأشعري وجهاً لأصحابنا ميز، وقال: هو قول بعض أصحابنا، وبه قالت الأشعرية، ولم يعدهم من أصحاب الشافعي، استنكفوا منهم ومن مذهبهم في أصول الفقه، فضلاً عن أصول الدين (Ibn Taymīyyah, 1987, 6|601)".

هذا مجمل ما وقفنا عليه من أقوال ونقولات تبين مذهب الأشعري الفقهي والأصولي، ولعل أول ما يجول في ذهن القارئ عند الاطلاع على مجموع هذه الروايات هو صعوبة نسبة الأشعري لأيٍّ من هذه المذاهب، سواء في الجانب الفقهي أو الأصولي، حيث إنه إذا تجاذبته المذاهب بطل الجرم بنسبته إلى أيٍّ منها دون بينة ودليل، كذلك، فإن موافقة الأشعري لمذهب في مسألة أو عدة مسائل لا تعني بالضرورة أنه ينتسب إلى من وافقه، ولا تنتصب دليلاً عليه؛ فقد يتفق القول في مسألة، غير أن الأصل والمشرع والمنطلق الذي بُني عليه المسألة مختلف، كذلك، فإن مخالفة الأشعري لمذهب معين في بعض المسائل لا تعتبر دليلاً كافياً على عدم نسبته إليه.

الشافعي، ومرة أخرى إلى المالكي، وثالثة إلى المذهبين معاً (Ibn Asākir, 102, 97-98, 294).

كذلك بيّن ابن الصلاح أن الأشعري كان شافعيّاً من خلال قولٍ نقله عن أبي محمد الجويني (والد إمام الحرمين) عن الأستاذ أبي إسحق الإسفراييني، حيث قال: "دخل أبو الحسن الأشعري العراق وكان يقرأ على أبي إسحق المروزي الفقه، وهو يقرأ على أبي الحسن الكلام، وزعم بعض المالكية أنه كان مالكيّاً، ولم يُصِب، فإنّ الذي حكاه من يُخْبِرُ حاله أنه كان شافعيّاً (Ibn al-Salāh, 1|605)"، وقد جزم اليافعي في "مرآة الجنان" أنّ الأشعري كان شافعيّاً (Al-Yāfi'i, 1997, 2|228).

ومن جزم بنسبة الأشعري إلى المذهب الشافعي: الإمام السبكي في طبقاته، حيث بيّن أنه كان شافعيّاً، وخطأً من قال إنه مالكي المذهب، ووضح أنّ من نسب الأشعري إلى المذهب المالكي قد خلط بين الأشعري وبين الإمام الباقلاني، حيث إن المالكي منهما هو الباقلاني لا الأشعري (Ibn al-Subkī, 3|352).

هذا ما يخص المذهب الفقهي عند الإمام الأشعري، أما فيما يتعلق بمذهبه الأصولي؛ فنجد أن تلميذه ابن فورك يعتبر من أوائل الذين أفصحوا عن مذهب الأصولي بقوله في مجرد المقالات: "وكان يذهب في أكثر مسائل أصول الفقه إلى ما ذهب إليه الشافعي في كتاب الرسالة في أحكام القرآن، وهو اختيار أبي العباس بن سريج (Ibn Fawrak, 1987, 193)"، وهذا نقل واضح وبيّن في نسبة الأشعري إلى أصول الإمام الشافعي في أكثر مسائل الأصول.

كما نقل لنا ابن عساكر قولاً عن أبي محمد الجويني يبين فيه أن الأشعري كان يتابع الشافعي في أصوله، وربما يخالفه في بعض المسائل، حيث قال: "ومذهب الشيخ أبي الحسن رحمه الله تصويب المجتهدين في الفروع، وليس ذلك مذهب الشافعي رضي الله عنه، وأبو الحسن أحد أصحاب الشافعي رضي الله عنهم، فإذا خالفه في شيء أعرضنا عنه فيه، ومن هذا القبيل قوله: أن لا صيغة للأمر، وتقل وتُعزّ مخالفته أصول الشافعي رضي الله عنه (Ibn Asākir, 96)".

وفي كلا الحالتين، حتى وإن أخذنا بأن هناك تصحيف حصل عند أيٍّ من المحققين -أقصد لكتاب تبين كذب المفتري، وكتاب البحر المحيط-؛ فإن هذا لن يغير من النتيجة شيئاً؛ إذ إننا في حال حدوث التصحيف وأخذنا بكتابة الكلمة في الكتابين على أنها "ونقل" بالنون؛ فإن الإشكال وعدم الجزم بمذهب الأشعري الأصولي يزداد تأكيداً، أما إذا أخذنا بكتابتها على أنها بالتاء "وتقل"؛ فإن الإشكال أيضاً لا يزال قائماً بناء على وجود روايات أخرى كالتى ساقها ابن تيمية تفيد مخالفة الأشعري أصول الشافعي، وليس هذا وحسب، فإن هناك مجموعة من العوامل لا بُد من اجتماعها حتى نستطيع الحكم باتباعه المذهب الشافعي، كأن يوافقه في معظم المسائل الأصولية، وأن يتحد الأصل الذي بُنيت عليه هذه المسائل. إذاً؛ فالنتيجة التي يمكن التوصل إليها هي عدم القدرة على الجزم بأن الأشعري شافعي الأصول، ولا يمكن القول بذلك إلا بعد تقديم البينة والبرهان على كل ذلك.

ومما يزيد الأمر صعوبة في تحديد مذهب الإمام الأشعري، وهل هو بالفعل ينتمي لأحد هذه المذاهب التي تجاذبته، أم أنه صاحب مذهب مستقل: أنه لم يصل إلينا شيء من نتاجه العلمي في الفقه والأصول، حيث إنه لم يرد إلينا منها سوى العناوين الموثقة في كتب السير والتراجم وكتب الفقه والأصول، وبعض المقتطفات من هنا أو هناك، وهذا بالتأكيد يجعل مهمة الوصول إلى تحديد مذهب مهمة صعبة شاقة؛ إذ يتعين على من يريد بيان مذهب الإمام الأشعري أن يجتاز عقبتين أساسيتين؛ الأولى: تتمثل في استخراج آراء الأشعري الأصولية وتوثيقها، والتحقق منها ومن صحة نسبتها إليه¹، والثانية عند مقارنته بالأئمة الذين ادعى أصحابهم نسبته إليهم. أما الملاحظة الثالثة؛ فهي تتعلق بما أورده ابن تيمية في الفتاوى الكبرى، حيث إنه كما بينا سابقاً من أن هذه الأقوال لم نجدها عند أحد غيره، وهي منسوبة إلى من عُرف بشدته على الإمام الأشعري، فلا يدري الباحث هل ما ورد فيها من محاولة إبعاد الأشعري عن أصول الشافعي والتمييز بينهما أم هو للتعبير عن حقيقة مخالفة الأشعري لأصول الشافعي، أم أنه زيادة شدة ومبالغة في التعصب. على أي حال، فإن الادعاء لا

إدأ، ضابط الموافقة والمخالفة في المسائل لا ينتهض دليلاً وحده على إثبات نسبة الأشعري لمذهب من المذاهب، وإن كان له أثر كبير في تحديد وجهته ومذهبه، ويزداد الأثر بزيادة الموافقة أو المخالفة، إلا أن العنصر الأهم في ذلك هو تلك القواعد والأسس والمنطلقات التي بُنيت عليها هذه المسائل؛ إذ إنه قد تتحد النتيجة، بيد أن المنطلقات والأسس مختلفة.

وبناء على ذلك؛ فإنه يصعب علينا نسبة الأشعري إلى المذهب الشافعي، خاصة أن أقرب الناس إليه من الذين انتصوا للدفاع عنه لم تتحد آراؤهم في نسبته إلى الشافعي؛ فابن عساكر عندما أراد نسبته إلى المذهب الشافعي أشار إلى أن ذلك ليس واضحاً ومقطوعاً به، وإنما لا يستطيع التعرف عليه إلا من قبل الذكي الأملعي (Ibn 'Asākir, 102)، ويؤكد ذلك نسبته في موضع آخر إلى المذهب المالكي، ثم في موضع ثالث إلى المذهبين معاً، كما أسلفنا سابقاً.

هذا في الجانب الفقهي، أما في الجانب الأصولي؛ فلا يكاد يختلف الأمر كما تبين من الأقوال التي سردناها في بيان مذهبه الأصولي، وهنا لا بُد من تسجيل بعض الملاحظات:

أولاً: يلحظ من الأقوال -خاصة ما ذكره أبو محمد الجويني- عدم اليقين في نسبة أصول الأشعري إلى الشافعي، فمرة ينقل لنا أنه على أصول الشافعي، وأخرى ينقل قولاً يفيد مخالفته له دون أن يعلّق عليه بالنفي أو الموافقة، إذاً؛ فالأمر ليس واضحاً، وليس من السهل معرفته أو الجزم به.

ثانياً: بخصوص ما نُقل عن أبي محمد الجويني في بيان مذهب الأشعري الأصولي، نلاحظ فيما نقله عنه ابن عساكر في قوله: "تَقَلُّ وتعزُّ مخالفته أصول الشافعي"، وفي قوله الذي نقله الزركشي، حيث قال: "قال الشيخ أبو محمد الجويني: ونقل مخالفته أصول الشافعي ونصوصه"، قُرِبَ العبارتين من بعضهما في الكتابة "نقل" و"نقل"، فهل حصل تصحيف من المحقق؛ إذ إن الفرق بينهما في حرف التاء والنون؟، حيث إن التصحيف قد يقع بسبب اشتباه الخط على بصر القارئ؛ إمّا لرداءة الخط، أو عدم نقطه.

بمجموعة من المرجحات والدلائل التي تؤكد الوجهة التي اختارها الباحث للإمام الأشعري.

المطلب الأول: علم الكلام وعلاقته بعلم أصول الفقه بين الشافعي والأشعري

إذا دققنا النظر فيما نقله ابن تيمية في "الفتاوى الكبرى" حول أصول الإمام الأشعري؛ فإننا نجد أن العنصر الأبرز في تلك النقولات هو حول العلم الذي بنى عليه الأشعري أصول فقهه، وكما هو معروف وظاهر للمطلع على أصول الفقه عند الأشعري أنه بناء على علم الكلام الذي اشتهر به، وقد صرح في تلك النقولات أن هذا هو أساس التمييز بين أصول الإمام الأشعري وأصول الإمام الشافعي، وهذا بَيِّن واضح من قوله: "حتى ميّز أصول فقه الشافعي من أصول الأشعري ... حتى لو وافق قول الأشعري وجهًا لأصحابنا ميّز، وقال: هو قول بعض أصحابنا، وبه قالت الأشعرية، ولم يعدهم من أصحاب الشافعي، استنكفوا منهم ومن مذهبهم في أصول الفقه، فضلًا عن أصول الدين (Ibn Taymīyah, 6|601)"، وهذا النص منقول على لسان أبي الحسن الكرجي عن أبي حامد الإسفراييني المعروف بشدته على أهل الكلام.

وسواء اتفقنا مع هذه الرواية أم لا، فإنّ المضمون الذي نود التركيز عليه هنا، والذي كان ملاحظًا من العلماء السابقين، هو شدة حضور مذهب أبي الحسن الأشعري الكلامي في أصول الفقه عنده، حتى أنه استُخدم للتمييز بين أصوله وأصول الشافعي، وهذا أمر ظاهر بيّن لا يمكن إنكاره، حيث إننا لا نكاد نجد مسألة أصولية عند الأشعري إلّا ولها أصل كلامي بُنيت عليه، ومن شدة إحكام هذا البناء، فإنّ الباحث لا يكاد يرى مسألة واحدة عنده شدّت عن أصلها الكلامي الذي بُنيت عليه، مما يمكن المتضلع بأصوله أن يعرف رأيه في المسائل الأصولية قبل الاطلاع عليها بمجرد تخرجها بشكل صحيح على أصوله الكلامية.

وفي هذا الخصوص، لا يُدّ أن نميِّز بين أمرين أساسيين في المقارنة بين أصول الشافعي وأصول الأشعري، هما: مدى

ينھض دليلًا على الإثبات ولا على النفي، والقول الفصل يكون للبيّنة والبرهان.

أخيرًا، كما تبين فإنّ تحديد مذهب الأشعري في الفقه وفي الأصول ونسبته إلى المذهب الشافعي ليست مهمّة سهلة ميسورة، وإنما تقع في طريقها مجموعة من العقبات التي ليس من السهل تجاوزها، والذي لا بد من الإشارة والتنبيه إليه هنا أن الاختلاف حاصل في كلا الطرفين؛ الفقه، والأصول، ولو كان الاختلاف في الجانب الفقهي فقط؛ لكانت الأمور أيسر؛ إذ إن العالم قد يتبع أصول أحد من الأئمة ويبني عليها، ويختلف معه في بعض الفروع الفقهية، وفي هذه الحالة لا مشكلة في نسبته إليه، مع التنبيه على المواضع التي يخالفه فيها، لكن الأمر ليس كذلك مع الإمام أبي الحسن الأشعري؛ إذ إننا بحسب المسائل الأصولية التي وقفنا عليها عند الأشعري تبين لنا وجود فروقات في مفاصل أصولية أساسية بنى عليها الأشعري مذهب الأصولي، وهي متعلقة بمباحث أساسية في أصول الفقه، كاعتماده التام على بناء المسائل الأصولية على علم الكلام كما سيُبين في المبحث التالي، وكذلك أقواله في المباحث الأصولية اللغوية، ومباحث الاجتهاد والتقليد، وهذه المباحث تشكل العصب الأساسي لعلم أصول الفقه.

المبحث الثالث: أصل البناء سجّال بين الشافعي والأشعري

تبين مما سبق عدم إمكانية القول بشافعية مذهب الإمام الأشعري على وجه الجزم والتأكيد، وكذلك الحال بنسبته إلى بقية المذاهب؛ حيث إن كل ما سبق إنما هي أقوال وروايات ونقولات غير مشفوعة بالأدلة والبراهين التي تدل عليها، والذي نريده في هذا المبحث هو محاولة تسليط الضوء على مفصل من المفصلات الأساسية المؤثرة في تحديد وجهة الإمام الأشعري الأصولية، بحيث يمكن أن نعتمد عليها كدليل وبرهان عملي في الكشف عن مذهب الأشعري وتحديد ملامحه وخصائصه العامة. وعليه؛ فإننا سنتناول بإجمال أصل البناء الأصولي عند الإمام الأشعري في سجّال بينه وبين الإمام الشافعي، يتبين من خلاله مآلات الفكر الأصولي عند كل منهما، ثم نتبعه

وعلى هذا يحمل سائر ما ورد عن الشافعي في ذم علم الكلام، وليس في المقام متسع لسرد الروايات كلها، وفيما تم ذكره كفاية تسد الحاجة وتفي بالغرض.

غير أنّ الأهم من مسألة إتقان الشافعي لعلم الكلام هو أنّ هذا العلم هل كان حاضراً في أصول الفقه عنده؟ الحقيقة أن الباحثين اختلفوا في هذا الأمر على قولين: يرى أصحاب القول الأول أن الأعمال الأصولية للشافعي مباحث وقواعد وأساليب عامة في الحجاج والجدل العقلي تعتبر من أسس علم الكلام، فقد ذكر مصطفى عبد الرازق أثناء تناوله مظاهر التفكير الفلسفي في رسالة الشافعي الإيماء إلى "مباحث من علم الأصول تكاد تحجم على الإلهيات أو علم الكلام؛ كالبحث في العلم، وأنّ هناك حقاً في الظاهر والباطن وحقاً في الظاهر دون الباطن، وأن المجتهد مصيب أو مخطئ معذور، والفرق بين القرآن والسنة، وعلل الأحكام، وترتيب الأصول بحسب قوتها وضعفها، وقد استدل الشافعي على حجية السنة وما دونها من الأصول؛ فلَقَّتْ الأذهان إلى حجية القرآن نفسه، وهي مسألة وثيقة الاتصال بأبحاث المتكلمين-Abd Al-Rāziq, 1944, 245) الأمر ذاته الذي حاول إبراهيم الديوب إثباته عند تناوله لبعض القواعد الكلامية المستخلصة من رسالة الشافعي (Al-Dibu, 70)، ولا يبعد الأمر عما قام به محمد الطاهر الميساوي في بحثه الموسوم بـ "منهجية الإمام الشافعي الكلامية في تثبيت حجية خبر الواحد (El-Mesāwī, 2012, 51-11)".

بينما يرى محمد الشتيوي في كتابة "علاقة علم أصول الفقه بعلم الكلام" أنه لا داعي أن تُقَوَّلَ الشافعي ما لم يقله، ولا ينبغي أن ننسب إليه ما لم يشتغل به؛ فالرجل همته الفقه لا الكلام، وأن المادة الكلامية التي اشتغل بها الأصوليون بعده لم تكن حاضرة في رسالته، ولم تكن دافعاً من دوافع كتابتها- (Shatyuwī, 2010, 93-97).

والحقيقة -التي يميل إليها الباحث- أن الإمام الشافعي وإن كان عالماً بعلم الكلام، إلا أنه عند مقارنة أعماله الأصولية بأصول الإمام الأشعري، يظهر الفرق واضحاً جلياً في مدى حضور الجانب الكلامي في أصول الفقه عنده، حيث لا

علم الإمام الشافعي بعلم الكلام، ومدى حضور المسائل الكلامية في أصول الفقه عنده، وهو الأهم، والذي عليه محور تركيزنا في هذه الدراسة.

أما بخصوص الأمر الأول؛ فلا أعتقد أن هناك عالماً أو باحثاً منصفاً يحفظ للإمام الشافعي قدره في العلم يُنكر معرفة الشافعي بعلم الكلام، بل وإتقانه له، ومما يؤكد ذلك: ما أورده البيهقي في "مناقب الشافعي" بإسناده، حيث قال: "أخبرنا أبو عبد الله قال: سمعت أبا الفضل الحسن بن يعقوب العدل يقول: سمعت أبا أحمد محمد بن روح يقول: سمعت المزني يقول: كنّا على باب الشافعي نتناظر في الكلام، فخرج إلينا وسمع بعض ما كنّا فيه؛ فرجع عنّا، وما خرج إلينا إلّا بعد سبعة أيام، ثم خرج فقال: ما معني من الخروج إليكم علّة عرضت، ولكن لما سمعتم تتناظرون فيه، أتظنون أني لا أحسنه؟ لقد دخلت فيه حتى بلغت منه مبلغاً، وما تعاطيت شيئاً إلّا وبلغت فيه مبلغاً" (Al-Bayhaqī, 1970, 1|457).

كذلك، فإن مناظرته لحفص الفرد وبشر المريسي في مسائل تُعد الآن من دقائق علم الكلام؛ كمسألة خلق القرآن، وزيادة الإيمان ونقصانه ... خير دليل على ذلك- (Al-Bayhaqī, 1970, 1|387, 407, 455) كذلك، فإن إتقان عالم بحجم الإمام الشافعي لعلم الكلام كان من متطلبات عصره، "فمثّل هذا العصر المشحون بالجدل والخلاف، يفرض على الشافعي أن يتكلم، ليس حباً في الجدل والكلام، ولكن دفاعاً عن أهل الحديث، ورغبة في ردّ الخصم إلى الصواب (Al-Dibu, 2011, 59)".

وما ورد عن الإمام الشافعي في ذم علم الكلام، إنما هو منحصر في نطاق محدود لا يعمّ علم الكلام كله، وهو فيمن سار في كلامه على غير هدي القرآن والسنة؛ فقد أورد البيهقي في "مناقب الشافعي" قوله: "قال: حدثني محمد بن إسماعيل قال: سمعت الحسين بن علي يقول: قال الشافعي: كل متكلم على الكتاب والسنة فهو الحد الذي يجب، وكل متكلم على غير أصل كتاب ولا سنّة فهو هذيان"، ثم علق على هذه الرواية بقوله: "وفي هذه الحكاية كالدالّ على أنّه إنما كره من الكلام ما ليس له أصل في الكتاب أو السنة (Al-Bayhaqī, 470)".

الذي لا خاص فيه (Al-Shāfi'ī, 54)؛ فاعترض عليه ابن داود بقول الله عز وجل: ﴿قُلْ أَيُّ شَيْءٍ أَكْبَرُ شَهَادَةً قُلِ اللَّهُ﴾ [الأنعام: 19]. فردّ عليه ابن سريج بَرَدٍ طويل نقل الزركشي جزءاً منه، وأشار إلى أنّ ابن سريج ذكر شيئاً مما يستحيل اندراجه في الصفات، ويهمن ما قال في آخره، حيث قال: "قد أومينا إلى جمل وكَهِننا التفسير؛ لأنّ الشافعي وأصحابه بعده يكرهون القول في هذا (Al-Zarkashī, 3|246)".

هذا بخصوص ابن سريج، أما بقية مشايخه؛ كأبي إسحق المروزي، والقفال الشاشي الكبير، فقد درسوا علم الكلام على يد أبي الحسن الأشعري كما أوردنا آنفاً، وهذا دليل على أن منهجية الإمام الأشعري الأصولية التي بناها على علم الكلام لم يأخذها عن مشايخه من الشافعية ولا من غيرهم، فالناظر إلى ما أثر عن الأشعري من مسائل أصولية يرى مدى انسجامها مع أصولها الكلامية على مذهبه بعد مفارقتها الاعتزال، وفي هذا توثيق للجانب التاريخي لبداية العلاقة بين علم الكلام وعلم أصول الفقه، فقد كانت قليلة في تراث الشافعي، على اختلاف بين العلماء في وجود شيء من علم الكلام في تراث الشافعي كما أسلفنا سابقاً، ثم في الطبقة الثانية من تلاميذ الشافعي نجد خوفاً وإحجاماً من إدخال شيء من علم الكلام في أصول الفقه، وهذا واضح جلي فيما نقلنا عن ابن سريج، ثم تظهر العلاقة بشكل علني وواضح في تراث الإمام الأشعري. وعليه؛ فيمكننا القول: إن الأشعري من أوائل الذين بنوا أصول فقههم على علم الكلام، ودججوا بين الأصلين في منهجهم وفكرهم.

وبناء على ما تقدم، فإن هناك مفارقات كبيرة بين أصول الشافعي والأشعري تتعلق بأصل البناء الأصولي يصعب من خلالها التسليم بأن الأشعري شافعي الأصول، أو أنه سار على أصول الشافعي، بل القول الصحيح: إن الأشعري سار في أصول الفقه على مقتضى ما أداه إليه مذهبه الكلامي فقط، سواء وافق الشافعي أو غيره من أئمة المذاهب في ذلك أم خالفهم.

يكاد يُقارن بما هو عند الأشعري، بالإضافة إلى أن تأثر أصول الشافعي بعلم الكلام ليس محل اتفاق بين العلماء كما تبين سابقاً، بينما لا يختلف اثنان على أن الإمام الأشعري بنى أصوله بشكل أساسي على علم الكلام الذي اشتهر به. هذا من جانب، ومن جانب آخر؛ فإنّ علم الكلام السني في زمن الشافعي لم يكن مؤصلاً ومفصلاً بالطريقة التي أرساها الإمام الأشعري وبني عليها أصوله؛ مما يصعب علينا القول بأن جذور العلاقة بين علم الكلام وعلم أصول الفقه عند الأشعري تم توارثها من الإمام الشافعي، أو أن علم الكلام الذي كان يتقنه الشافعي هو عين علم الكلام الذي اشتهر به الأشعري، ومما يدل على ذلك: أنّ أصل البناء الكلامي عند الأشعري بدأ عند المعتزلة -الذين حاربهم الإمام الشافعي، وإليهم يُنسب علم الكلام الذي بالغ في ذمه-، حيث لازمهم الأشعري واستمر على نهجهم أربعين سنة، إلى أن فارقهم وأسس علم الكلام السني بمنهجية مختلفة مزجت بين العقل والنقل.

وفي هذا الإطار، لا بُدّ من التنبيه على أمر مهم، ألا وهو أن مشايخ الإمام الأشعري من الشافعية -إن سلمنا بصحة تتلمذه عليهم- لم يُعرفوا ولم يشتهروا بعلم الكلام عوضاً عن أن يمزجوه بأصول الفقه، بل إنّ الوحيد منهم الذي نُقل إلينا أنه تمكن من علم الكلام هو ابن سريج، حيث تؤكد لنا الروايات إتيان ابن سريج لعلم الكلام، فقد نقل السبكي في طبقات الشافعية الكبرى أن ابن سريج كان "أول من فتح باب النظر، وعلم الناس طريق المجدل"، كذلك نقل أنه "كان أبرع أصحاب الشافعي في علم الكلام كما هو أبرعهم في الفقه" (Subkī, 3|22)، ولكن على ما يبدو أنه صرف جهده للفقه أكثر منه للكلام، خاصة أنه قد رُوي عنه أنه قال: "قلّ ما رأيت من المتفقهة من اشتغل بالكلام فأفلح، يفوته الفقه، ولا يصل إلى معرفة الكلام (Ibn-Kathir, 2004, 194)".

بل إنّ هناك نصّاً يبين لنا بشكل جلي وواضح إحجام ابن سريج عن خلط شيء من الكلام في مسألة أصولية، وقد نقل إلينا الزركشي في "البحر المحيط" ردّ ابن سريج على ما اعترض به ابن داود الأصبهاني على الشافعي من اعتبار قول الله تعالى: ﴿اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [الزمر: 62] من قبيل العام

المطلب الثاني: مرجحات ودلائل

بناء على ما تم بيانه في جذور العلاقة بين الأشعري والشافعي، ومن خلال حديثنا عن تجاذب المذاهب للإمام الأشعري، وأصول البناء الأصولي عنده، فإننا نستطيع أن نخلص إلى نتيجة مفادها: أنه من الصعوبة بمكان الجزم بنسبة الأشعري إلى مذهب الإمام الشافعي فقهاً وأصولاً، ولا إلى غيره من المذاهب، وأن الأولى أن نقول إنه صاحب منهج مستقل في أصول الفقه، ولنا على هذا التوجه مجموعة من المرجحات والدلائل، نُجملها على النحو التالي:

أولاً: الأشعري صاحب منهج مستقل في علم الكلام، وقد بنى اجتهاداته في أصول الفقه على أصوله الكلامية؛ فلزم من ذلك أن يكون مستقلاً في اجتهاداته الأصولية.

ثانياً: بالإضافة إلى ما ذكرناه عند تناولنا لمشايخ الإمام الأشعري، ومذهبه الفقهي والأصولي، وصعوبة نسبته إلى أي من المذاهب الفقهية السائدة في ذلك الوقت، فإنه من الجدير بالذكر الإشارة إلى أنه في زمن الإمام الأشعري لم تكن المنهجيات قد تشكلت واستقلت، ولم يكن هناك تعصب إلى أي مذهب من المذاهب، فقد تعددت المشارب وطرق التلقي؛ الأمر الذي يعزز ما ذكرناه بخصوص الأشعري، ويفسر سبباً من أسباب تجاذب المذاهب له.

ثالثاً: مذهب الإمام الأشعري في المنع من التقليد، حيث إنه يُوجب على المفتي والمجتهد النظر في الأدلة ومعرفة عللها (Al-Ash'arī, 1969, 2|174). وعليه؛ فمن غير المنطقي، ومن غير المقبول أن يمنع من التقليد، ومن ثم يكون هو في نفسه مقلداً.

رابعاً: مذهبه في أن كل مجتهد مصيب (Al-Ash'arī, 1977, 260) (Ibn Fawrak, 201, 294) حيث إن مذهب الأشعري هذا يدفعه لعدم الالتزام بمذهب معين، ويُحتم عليه النظر في جميع الأقوال، خاصة أن الأشعري لا يحصر الاجتهاد في مسائل الفروع بعلماء الفقه والأصول فقط، بل إنه يعتبر في ذلك كل عالم في أي فن من الفنون إذا توفرت فيه شروط الاجتهاد بالحادثة، فلا يفرق في الاجتهاد بين علماء الفقه والأصول وبين علماء الكلام (Ibn Fawrak, 195).

خامساً: من الصعب على عالم بارز مثل الأشعري أن يكون مقلداً أو متبعاً لأحد المذاهب، حيث إن عقليته في النظر، ومنهجيته في التفكير تُحتم عليه ألا يكون كذلك، ولا أدل على ذلك من موقفه من الاعتزال؛ إذ إن المنهجية العلمية التي يتبعها في النظر والتفكير، والتي أدت به إلى ترك الاعتزال، هي نفس المنهجية والعقلية التي دفعته إلى عدم الالتزام بمذهب أصولي أو فقهي بعينه.

سادساً: يبقى أمر من الأهمية بمكان، ويحتاج إلى بحث مستقل يثبت كل هذه الدلائل، ويكون بمثابة البرهان العملي على كل ما تقدم، وهو تناول كل المسائل التي أثرت عن الأشعري في أصول الفقه، ودراستها دراسة مقارنة بما هو عند الشافعي، وكذلك مشايخه من الشافعية؛ إذ سيتبين من خلالها مدى موافقته أو مخالفته للشافعي، وبالتالي يسهل إثبات أو نفي ما تقدم من دلائل وبراهين نظرية

المبحث الرابع: تنقيح وتحقيق

بعدما تم عرضه في بيان مذهب الإمام الأشعري الأصولي، وأنه من الصعوبة بمكان أن نقول بنسبته إلى المذهب الشافعي على وجه التحديد، أو إلى أي مذهب من المذاهب الأخرى على وجه العموم، وأنّ الذي يميل إليه الباحث هو القول باستقلاله في الاجتهاد، فكيف لنا أن نفهم كلام ابن فورك عندما بين أن الأشعري "كان يذهب في أكثر مسائل أصول الفقه إلى ما ذهب إليه الشافعي في كتاب الرسالة في أحكام القرآن، وهو اختيار أبي العباس بن سريج (Ibn Fawrak, 193)"، كذلك ما أورده ابن عساكر ونقله من كلام أبي محمد الجويني من أن الأشعري "تَقَلُّ وتَعَزُّ مخالفته أصول الشافعي (Ibn 'Asākir, 96)".

في البداية، وحتى نفهم هذه النقولات والتوجهات بشكل صحيح، فإنه لا بد من توفر شرطين أساسيين؛ الأول: فهم السياق الذي أتت به هذه الروايات، والآخر: الاستقراء والتتبع لجميع الأقوال الواردة عن هؤلاء العلماء في المسألة؛ إذ إنه من غير المقبول أن تُفسر نصاً بعيداً عن السياق الذي قيل فيه، كما أنه من غير المقبول كذلك أن نجتزئ بعض الأقوال

المراجع

- 'Abd Al-Rāziq, Muṣṭafā. (1944). *Tamhīd Tarīkh Al-Falsafah Al-'Islāmiyyah. Al-Qāhirah, Maṭba'at Lajnat Al-Ta'līf wa Al-Tarjamah Wa Al-Nashr.*
- Al-Ash'arī, Abū Al-Ḥasan 'Alī Bin 'Ismā'īl. (1413AH). *Risālah 'Ila Ahl Al-Thughar bi Bāb Al-Abwāb. Al-Madīnah Al-Munawwarah, Markaz Al-Baḥth Al-'Ilmī wa 'Ihyā' Al-Turāth Al-'Islāmī.*
- Al-Ash'arī, Abū Al-Ḥasan 'Alī Bin 'Ismā'īl. (1969). *Maqālat Al-'Islāmiyyīn wa 'Ikhtilāf Al-Muṣallīn. Al-Qāhirah, Maṭba'at Al-Nahḍat Al-Miṣriyyah.*
- Al-Ash'arī, Abū Al-Ḥasan 'Alī Bin 'Ismā'īl. (1977). *Al-'Ibānah 'An 'Uṣūl Al-Diyānah. Al-Qāhirah, Dār Al-Anṣār.*
- Al-Bayhaqī, Aḥmad Bin Al-Ḥusayn Bin 'Alī Bin Mūsā. (1970). *Manāqib Al-Shāfi'ī. Al-Qāhirah, Dār Al-Turāth.*
- Al-Dhababī, Shams Al-Dīn Muḥammad Bin Aḥmad Bin 'Uthmān. (1992). *Tarīkh Al-'Islām Wa Waḥyāt Al-Mashāhīr Wa Al-'Alām. Bayrūt, Dār Al-Kitāb Al-'Arabī.*
- Al-Dībū, 'Ibrāhīm Aḥmad. (2011). "Mawqif Al-Shāfi'ī Min 'Ilm Al-Kalām wa Manāhij Al-Mutakalimīn". *Majallat Al-Tajdīd*, 29/15.
- Al-Khaṭīb Al-Baghdādī, Abū Bakr Aḥmad Bin 'Alī Bin Thabit. (2001). *Tārīkh Madīnat Al-Salām. Bayrūt, Dār Al-Gharb Al-'Islāmī.*
- Al-Misāwī, Muḥammad Al-Ṭāhir. (2012). "Manhajīyyat Al-'Imam Al-Shāfi'ī Al-Kalāmiyyah Fī Tathbīt Hujjāt Khabar Al-Wāhid." *Majallat Al-Tajdīd*, 32/16.
- Al-Qurashī, Muḥyī Al-Dīn Abū Muḥammad 'Abd Al-Qādir Bin Muḥammad. (1993). *Al-Jawharah Al-Muḍīyyah fī Ṭabaqāt Al-Ḥanafīyyah. Hajr Li Al-Ṭibā'ah wa Al-nashr wa Al-Tawzy' wa Al-'i'ān.*
- Al-Shāfi'ī, Muḥammad Bin 'Idrīs. (n.d). *Al-Risālah. Bayrūt, Dār Al-Kutub Al-'Ilmiyyah.*
- Al-Shitawī, Muḥammad Bin 'Alī Al-Jilānī. (2010). *'Alāqat 'Ilm 'Uṣūl Al-Fiqh Bi 'Ilm Al-Kalām. Bayrūt, Maktabat Ḥasan Al-'Aṣriyyah.*
- Al-Subkī, Taj Al-Dīn Abū Naṣr 'Abd Al-Wahhāb Bin 'Alī Bin 'Abd Al-Kafī. (n.d). *Ṭabaqāt Al-Shāfi'īyyah Al-Kubrā. Al-Qāhirah, Dār 'Ihyā' Al-Kutub Al-'Arabīyyah.*
- Al-Yāfi'ī, Abū Muḥammad 'Abd Allāh Bin As'ad Bin 'Alī Bin Sulaymān. (1997). *Mir'āt Al-Jinān wa 'Ibrat Al-Yaqzān Fī Ma'rīfat Mā Yu'tabar Min Ḥawādith Al-Zamān. Bayrūt, Dār Al-Kutub Al-'Ilmiyyah.*
- Al-Zarkashī, Badr Al-Dīn Muḥammad Bin Bahādir Bin 'Abd Allāh. (1992). *Al-Baḥr Al-Muḥīṭ Fī Uṣūl Al-Fiqh. Al-Kuwayt, Wizārat Al-Awqāf Wa Al-Shu'ūn Al-'Islāmiyyah.*
- Badawī, 'Abd Al-Rahmān. (1997). *Madhāhib Al-'Islāmiyyīn. Bayrūt, Dār Al-'Ilm lil Malāyīn.*
- Ḥājī Khalīfah, Muṣṭafā Bin 'Abd Allāh Al-Qusṭanṭīnī. (2010). *Sullam Al-Wuṣūl 'Ila Ṭabaqāt Al-Fuḥūl. 'Istānbul,*

دون جمعها، حيث إننا في الحالتين لن نتمكن من فهم الصورة العامة للمسألة بشكل كامل وصحيح.

وبالرجوع إلى هاتين القاعدتين وإعمالهما في نسبة الأقوال إلى أصحابها، فإننا نقول: "إن ابن فورك عندما ذكر موافقة الأشعري للشافعي في أكثر مسائل الأصول، فإن حديثه كان في إطار بيان معنى السنّة وأقسام الأخبار، حيث بيّن بعد ذلك موافقة الأشعري للشافعي في أكثر مسائل أصول الفقه، ثم أكمل حديثه عن بيان مذهب الأشعري في الحديث المرسل والمذلس. وعليه؛ فإنّ كلام ابن فورك يُحمل على موافقة الأشعري للشافعي في أكثر مسائل أصول الفقه المتعلقة بمباحث السنّة والأخبار، لا على عموم مسائل أصول الفقه في جميع المباحث الأصولية.

أما بخصوص ما أورده ابن عساكر عن أبي محمد الجويني، الذي يصرح بقلة مخالفة الأشعري للشافعي في الأصول، فإن الباحث بعدما تتبع أقوال أبي محمد الجويني، وجد أن الزركشي في "البحر المحيط" نقل قولاً آخر عنه يفيد مخالفة الأشعري للشافعي في الأصول، حيث قال: "قال الشيخ أبو محمد الجويني: وثقل مخالفته (أي: الأشعري) أصول الشافعي ونصوصه (Al-Zarkashī, 1/10)". وعليه؛ فإننا لا نستطيع اعتماد أي واحد من قولي أبي محمد الجويني فيما يتعلق بمذهب الأشعري الأصولي دون وجود مرجح لأحدهما على الآخر.

الخاتمة

وعليه، وفي الختام، فإن الباحث يستطيع القول بصحة الفرضية التي افترضها في بداية البحث، والتي مفادها: أنّ الأشعري بنى أصول فقهه على مذهبه في علم الكلام الذي اشتهر به، وهذا بدوره يُشكّل فارقاً أساسياً في اختلاف أصوله عن أصول الشافعي، ويعزز القول باستقلاليته في الاجتهاد، وما عدا ذلك مما ذكر في البحث من ذكر جذور العلاقة بينهما، وتخاذب المذاهب له، يكون زيادة في الحجة والبرهان إلى ما ذهب إليه الباحث.

- Ibn Fawrak, Abū Bakr Muḥammad Bin Al-Ḥasan. (1987). *Mujarrad Maqālāt Al-Shaykh Abī Al-Ḥasan Al-Ash'arī*. Bayrūt, Dār Al-Mashriq.
- Ibn Kathīr, 'Imād Al-Dīn Abū Al-Fidā' 'Ismā'īl Bin 'Umar. (1998). *Al-Bidāyah wa Al-Nihāyah*. Al-Jīzah, Hajr Li Al-Ṭibā'ah wa Al-Nashr wa Al-Tawzī' wa Al-'I'ān.
- Ibn Kathīr, 'Imād Al-Dīn Abū Al-Fidā' 'Ismā'īl Bin 'Umar. (2004). *Ṭabaqāt Al-Shāfi'iyyah*. Bayrūt, Dār Al-Madār Al-'Islāmī.
- Ibn Taymīyah, Taqī Al-Dīn Abū Al-'Abbās Aḥmad Bin 'Abd Al-Ḥalīm. (1995). *Majmū' Al-Fatāwā*. Al-Madīnah Al-Munawwarah, Mujaṃma' Al-Mālik Fahd li Ṭibā'at Al-Mushaf Al-Sharīf.
- Sharawī, Karīmah. (2015). *Fikr Abī Ḥasan Al-'Ash'arī Min Al-Ṭaba'iyyah 'Ila Al-Dhātīyyah*. 'Ammān, Dār Al-Fārūq.

Markaz Al-Abḥath li al-Tārīkh wa Al-Funūn wa Al-Thaqāfah Al-'Islāmīyyah.

- Ibn Al-Nadīm, Muḥammad Bin Ishāq. (n.d). Bayrūt, Dār Al-Ma'rifah.
- Ibn Al-Ṣalāḥ, Taqī Al-Dīn Abū 'Amr 'Uthmān Bin 'Abd Al-Raḥmān Al-Shahrazūrī. (1992). *Ṭabaqāt Al-Fuqahā' Al-Shāfi'iyyah*. Bayrūt, Dār Al-Bashā'ir Al-'Islāmīyyah.
- Ibn 'Asākir, Abū Al-Qāsim 'Alī Bin Al-Ḥasan Bin Hibat Allāh. (2010). *Tabayin Kadhib Al-Muftarī fīmā Nusiba 'Ilā Al-'Imām Abī Ḥasan Al-Ash'arī*. Al-Qāhirah, Al-Maktabah Al-Azhariyyah li Al-Turāth.
- Ibn Farḥūn, Ibrāhīm Bin Nūr Al-Dīn. (1996). *Al-Dībāj Al-Mudhahhab fī Ma'rifat A'yān 'Ulamā' Al-Madhhab*. Bayrūt, Dār Al-Kutub Al-'Ilmiyyah.

مسألة مشتركة بين العلمين، توصل فيها إلى خلاصات مهمة تبين لنا الملامح والخصائص الأساسية لفكر الأشعري الأصولي أصالة واستقلالاً دون مقارنته بأصول أحد من الأئمة؛ الأمر الذي يزيد من أهمية هذا البحث، خاصة أن المقارنة هنا بينه وبين الإمام الشافعي الذي كثر نسبة الأشعري إليه.

الحواشي

¹ وقد انتهض الباحث لهذه المهمة في رسالته الدكتوراة المعنونة بـ "الفكر الأصولي عند الإمام أبي الحسن الأشعري: دراسة تحليلية"، جمع فيها ما تفرق من آراء أبي الحسن الأشعري في ثنايا كتب الفقه والأصول والسير والتراجم، كما استنطق ما وصلنا من كتب الأشعري في علم الكلام في كل